أخطاء التقييم تحرم مئات العائلات من السلل الغذائية في حمص

مديرة الشؤون الاجتماعية لـ«الوطن»: الموضوع متابع وجهود كبيرة لإعادة الحق إلى أصحابه

حمص- نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» العشرات من شكاوى المواطنين بحمص (ريفاً ومدينة) تتحدث بمجملها عن حرمان عائلاتهم من السلل الغذائية التي هي بأمسّ الحاجة لها في ظل الضغوط الاقتصادية والمعيشية التي يعيشونها والتي كانت تحصل عليها العائلة من برامج الإغاثة بعد التقييم الأخير لمشروع دراسة الاحتياجات الأسرية.

وأشار المشتكون إلى أن عائلاتهم حرمت بالكامل من هذه السلل على الرغم من استحقاقها لها، وأن آخرين تم تغيير تصنيفهم، ومع ذلك فإن الكثير من العائلات غير المستحقة للإعانة تحصل على هذه السلل بالمقارنة مع حالات الفقر الشديد والمهجرين وفاقدي المعيل وبعض الحالات المرضية.

من جهتها بينت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل سمر المصطفى لـ«الوطن» أنه منذ بداية عام ٢٠٢٣ الجاري تم تخفيض حصة حمص من المساعدات والسلل الغذائية من المنظمة الدولية بحدود ٢٠ بالمئة نتيجة المسح الذي أجري في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والذي تضمن دراسة للعائلات المستفيدة بزيارات منزلية وتقييم أوضاعها ومن ثم تم إعداد داتا بيانات بأسمائهم ومواقاة المنظمة بها، وبالتالي لا يمكن الجزم بأن الخطأ من اللجان الدارسة لأن ما تتم ملاحظته هو العديد من العائلات الميسورة مستمرة بالحصول على السلة الغذائية، على حين العائلات الفقيرة المستحقة والأشد احتياجاً لا تحصل عليها وحرمت منها.

وأشارت إلى أنه خلال شهر رمضان المبارك تم اتخاذ حل إسعافي إلى حين حل مشكلة العائلات التي حرمت من السلة والقيام بمبادرة توزيع سلل غذائية على العائلات الأشد احتياجاً والعائلات التي حذف اسمها وحرمت من السلة إضافة إلى عائلات ذوي الشهداء تكريماً لهم.

وأكدت المصطفى أن الموضوع متابع وعلى مستوى كبير ويتم السعي بجهود كبيرة لإعادة الحق لأصحابه باعتبار أن هذه مسؤولية المديرية كجهة حكومية، لافتة إلى أن هناك مراسلات مع الوزارات المعنية ومنظمة الغذاء العالمي ولا يمكن تحديد مدة زمنية معينة لإنهاء هذه المشكلة.

ولفتت إلى أنه تم فتح باب الاعتراض في ديوان المديرية لأي عائلة حذف اسمها من السلة الغذائية وشعرت بالحرمان، مشيرةً إلى أن عدد الاعتراضات التي وصلت إلى المديرية نحو ٨٠٠ اعتراض تقدمت بها عائلات تم حذف اسمها، مع العلم أن هناك عائلات لم تراجع المديرية وإنما راجعت الجهة المانحة.

وحول معاناة بعض العائلات التي لديها مسنون وبحاجة لمعدات طبية حركية وأدوية وغير ذلك قالت المصطفى: إن المعدات الحركية تصل إلى الجمعيات الخيرية بمدة زمنية معينة أثناء تنفيذ المشروع ما بين الجمعية وأي منظمة من المنظمات، وعند توفر هذه المعدات فمن المؤكد أن أي جمعية تتوفر فيها لن ترفض إعطاءها لأي محتاج، وفي حال وجود هذه المعدات في أي جمعية ورفضت الجمعية منحها لمحتاجها ما عليه سوى مراجعة مديرية الشؤون وتقديم شكوى ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

بدورها أشارت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل والشهداء والجرحى جميلة أبو الخير لـ«الوطن» إلى أنه بناءً على الاجتماع مع المنظمات والجمعيات وفرع الهلال الأحمر في حمص تم التأكيد على إعادة التقييم لجميع العائلات وخاصةً التي حرمت من الإعانة بسبب وجود أخطاء واضحة، لافتةً إلى ضرورة تقديم اعتراض لكل من شعر بظلم بعد التقييم لدى الجهة التي كان يحصل على المعونة من خلالها سواء الهلال الأحمر أو الجمعيات الخيرية.

وبينت أبو الخير أنه تم استقبال عدد كبير من الاعتراضات وبالفعل هناك عائلات ظلمت بالتقييم منها عائلة مؤلفة من خمسة أيتام وأخرى لديها ثلاث حالات إعاقة وغيرها من حالات الفقر الشديد ومن المهجرين وفاقدي المعيل وجميعهم حرموا من الإعانة بسبب أخطاء التقييم الأخير، إضافة إلى وجود عدد من العائلات الموجودة في مراكز الإيواء وتم حرمانهم أيضاً من الإعانة من دون معرفة الأسباب.

وأكدت أنه تم توجيه الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية لإعادة تقييم واقع العائلات المحرومة بعد تقديمها الاعتراضات، مشيرةً إلى أن الحل هو في إعادة التقييم ودراسة كل عائلة على حدة والأخذ بالحسبان بعض الحالات المرضية كالأمراض الخبيثة وغسيل الكلية وغيرها من الأمراض المرهقة للعائلة إضافة لحالات أخرى لا بد من أخذها بالحسبان.

ولفتت أبو الخير إلى وجود وعود بإعادة التقييم ورفع الظلم عن العائلات التي حرمت من الإعانة بسبب الأخطاء وذلك بحلول الشهر السادس من العام الجاري.

> عضو مكتب تنفيذي: إعادة التقييم لجميع العائلات وخاصةً التي حرمت بسبب وجود أخطاء

حرارة أسعارها تسبق لهيب الصيف

المراوح على البطارية تصل إلى مليون ليرة في اللاذقية

اللاذقية – عبير سمير محمود

مع دخول فصل الصيف بشكل تدريجي في اللاذقية، بدأت المراوح العاملة على البطارية تدخل الأسواق بأسعار مضاعفة عن العام الماضي، ليصل سعر بعضها إلى مليون ليرة، وسط تساؤلات من المواطنين عن مدى إمكانية توفر مبالغ كهذه لدى مواطني الدخل المحدود بشكل خاص.

وفي جولة لـ«الوطن»، على عدد من محال بيع الأدوات الكهربائية ومنها المراوح، تم رصد تراوح الأسعار بين ٣٥٠ ألفاً للبطارية حتى ٩٥٠ ألف ليرة، وذلك حسب النوع وآلية العمل على البطارية سواء داخلية أو خارجية.

وتحدث عدد من المواطنين ممن يتجولون بين المحال الكهربائية لاستطلاع أسعار المراوح عسى ان تكون مناسبة لما يرصدونه من مال لهذه الغاية، وذكرت إحدى السيدات أن غلاء المراوح «روح» قدرتها على شراء الصغيرة منها التي يبلغ سعرها ٣ أضعاف مرتب زوجها الموظف (بسعر القياس الصغير ٣٥٠ ألف ليرة سورية).

متسائلة: كيف لي أن أشتري مروحة على البطارية وأمنع حر الصيف عن أولادي في ظل انقطاع الكهرباء لساعات طويلة نهاراً وليلاً؟

وذكر هشام – عامل مياوم – أنه عجز عن الوصول إلى سعر مروحة في السوق يناسب ما ادخره من مال منذ شهر ونصف لشراء مروحة على البطارية قبل اشتداد الأسعار، قائلاً «ما اعتقدنا شي حاولنا نشتري قبل حزيران لكن مع الأسف التجار سبقوا حرارة الصيف بلهيب أسعارهم، فهل من المعقول أن تصل المروحة إلى مليون ليرة هذا غير منطقي بالنسبة للدخل اليومي أو الشهري لنا كمواطنين من طبقة فقيرة؟!».

عدد من الباعة وأصحاب المحال التجارية، برروا ارتفاع أسعار المراوح هذا العام بارتفاع الأسعار من المصدر، ومنهم من ذكر أن السعر ارتفع لأكثر من ضعف ونصف الضعف عن العام الماضي، ليبقى هامش الربح قليلاً مقارنة بالصيف المنصرم سواء للتاجر أم البائع المفرق.

وأشار عدد من الباعة إلى أن الإقبال ضعيف على الشراء في حين أن الاستفسار عن السعر يزداد يوماً بعد آخر وبشكل يومي يتم السؤال عن أنواع المراوح على البطارية وأسعارها، إلا أن حركة البيع شبه جامدة بسبب ضعف القدرة الشرائية مقابل الغلاء بشكل عام.

وذكر أحد أصحاب المحال المختصة ببيع الأدوات الكهربائية في شارع القوتلي، أن المروحة من القياس الصغير العاملة على البطارية التي يتم وصلها مباشرة عبر الملاقط إلى البطارية بسعر ٣٠٠ ألف ليرة، في حين أن المراوح التي تعمل على البطارية الداخلية التجارية، وتم تسجيل ٢٢ ضبطاً خلال الساعات الماضية لعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد في محال تجارية متنوعة منها محال متخصصة ببيع الأدوات الكهربائية في أسواق متفرقة من المحافظة.

تم إدخال المتطور منها إلى السوق وهي تعمل على أجهزة التحكم، ويستمر عملها بعد «الشحن الكهربائي الجيد» من دون كهرباء إلى ٦ ساعات مستمرة، منبهاً من أن الشحن على الكهرباء يجب أن يكون أكثر من ٣ ساعات متواصلة وهو أمر غير قابل للتحقيق في ظل التقنين الكهربائي الحالي المطبق في المحافظة.

وكانت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية قد أكدت متابعة عمل الأسواق والفعاليات التجارية، وتم تسجيل ٢٢ ضبطاً خلال الساعات الماضية لعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد في محال تجارية متنوعة منها محال متخصصة ببيع الأدوات الكهربائية في أسواق متفرقة من المحافظة.

حاجة متزايدة لدعم المرضى النفسيين في المحافظات التي ضربها الزلزال

مبادرة «من الألم إلى الأمل» تحطّ رحالها في إدلب وحماة واللاذقية بعد تقديم ٤٤ ألف خدمة في حلب

حلب- خالد زنكلو

كشف الزلزال الذي ضرب محافظات سورية عدة في ٦ شباط الماضي، عن حاجة ملحة ومتزايدة لتقديم خدمات الدعم النفسي للمرضى النفسيين المتضررين بفعله والموجودين داخل مراكز الإيواء المؤقت أو في النقاط والمراكز الطبية.

وفي هذا الإطار، توجه الفريق الطبي الجوال في الهيئة العامة لمستشفى ابن خلدون للأمراض العقلية والنفسية في حلب وعبر مبادرة «من الألم إلى الأمل» التي أطلقها مع وقوع الكارثة المدمرة، إلى إدلب وحماة واللاذقية، الواقعة ضمن نطاق المحافظات التي تخدمها الهيئة، وذلك بعد تجاوز خدمات المبادرة في حلب ٤٤ ألف خدمة للمرضى النفسيين المتضررين من الزلزال ممن لا يستطيعون الوصول إلى مستشفى الهيئة في منطقة الدويريئة شرق حلب بـ٢٠ كيلو متراً.

وبين مدير عام الهيئة العامة لمستشفى ابن خلدون للأمراض العقلية والنفسية في حلب الدكتور محمد بسام حايك لـ«الوطن» أن فريق المبادرة الطبي المتخصص، والمؤلف من طبيب نفسي ومرشد نفسي وباحث اجتماعي وممرض نفسي وإداري حالة، أنهى جولته خارج حلب بزيارة مشفى الشهيد حمزة نوفل الوطني باللاذقية ومقر مؤسسة تنامي ترين «إذ جرى تخديم ٩٥ مستفيداً من الموجودين في المركزين، وتنوعت الخدمات المقدمة من إجراء تقييم أولي للمرضى وتقديم الاستشارة النفسية الأولية وصرف بعض الأدوية الموصوفة للمرضى ضمن المشفى، عدا توزيع بروشورات تخصصية توعوية بالإسعاف النفسي الأولي للمتضررين بفعل الكوارث على المستفيدين خلال الجولة».

وأشار حايك إلى أن فريق الهيئة الجوال نفذ ورشة حوارية مع متطوعي المؤسسة العاملين في جمعيات المجتمع المحلي في مجال الدعم النفسي «وتابع بعض الحالات التي جرى رصدها وتخديمها عبر الخط الساخن، وتم التأكد من تحسن الوضع الصحي للحالات عبر زيارات منزلية للمرضى في مدينة اللاذقية وتزويدهم بالأدوية اللازمة مجاناً».

وأوضح أن فريق «من الألم إلى الأمل»، قدم قبل ذلك خدماته لأكثر من ١٢٠ مستفيداً في محافظة حماة خلال زيارته لمركزي العيادات الشاملة والصم والبكم للإيواء «حيث فحص المرضى النفسيين المتضررين بفعل الزلزال أو المرضى النفسيين القاطنين في المدينة والذين بحاجة إلى تقييم أولي أو متابعة علاج سابق أو بحاجة لدواء نفسي وفق بطاقة معالجة مسجلة أصولاً في إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة».

مدير عام «ابن خلدون» كشف أن فريق الهيئة، التي تقدم خدماتها التخصصية لسبع محافظات هي: حلب واللاذقية وحماة وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة، استهل جولاته الخارجية بزيارة مدينة خان شيخون بمحافظة إدلب «وقدم استشاراته الطبية النفسية والعلاجية للحالات النفسية الموجودة لأكثر من ١١٥ مستفيداً في مقر جمعية مزيد الخيرية ومراكز الإيواء في المدينة».

ولفت إلى أن خدمات المبادرة تتنوع لتشمل «المعاينة الطبية من الناحية النفسية عبر أطباء مدربين وتقديم العلاج النفسي عبر معالجين نفسيين اختصاصيين ومدربين معتمدين لتقديم الإسعاف النفسي الأولي، مع تقديم الخدمة التمريضية النفسية وفرز الحالات الطارئة وإحالتها إلى المستشفى عند الحاجة وتزويد المرضى النفسيين بالأدوية اللازمة بشكل مجاني».

ونوه إلى أن المبادرة استبقت جولتها الخارجية بزيارة طبية لأخوية إيمان ونور في كنيسة مارجرجس بحلب «حيث قدمت خدمات الفحص الطبي والتقييم الأولي والدعم النفسي وتقديم الخدمة التمريضية لـ٦٥ مستفيداً شاركوا في عدد من الأنشطة التفاعلية والحركية والفنية تحت إشراف مدربين اختصاصيين من فريق المبادرة الذين وزعوا بروشورات توعوية وقدموا أدوية لبعض الحالات، على أن تتم متابعتهم بزيارات أخرى».

وكانت المبادرة خدمت منذ انطلاقتها عقب الزلزال مباشرة ٤٤ ألف مستفيد من متضرري الكارثة من المرضى النفسيين في مراكز إيوائهم أو داخل المراكز الصحية في مدينة حلب «الأمر الذي يستدعي بذل مزيد من الجهود لمتابعة تخديم هؤلاء وتوفير الأدوية اللازمة للحفاظ على استقرار اضطراباتهم النفسية من دون نكس»، حسب قول الدكتور محمد بسام حايك.